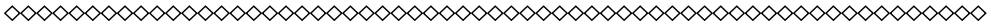


# إعادة النظر في «التنمية البشرية»

محمد عبد الشفيق عيسى

أستاذ في معهد التخطيط القومي - القاهرة.



## أولاً: عرض المفهوم السائد لـ «التنمية البشرية»

يمكن القول إن هناك عدة عناصر أو مكونات أساسية لمؤشر التنمية البشرية الكلي، وفق المفهوم السائد في الكتابات الدولية، وخصوصاً التقارير السنوية حول «التنمية البشرية» الصادرة عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» وشقائقها القطرية، وإن كان يمكن تصنيفها بصفة عامة، ضمن سقفها العليا أو «المثلى»، إلى المجموعات الخمسة التالية:

١ - توفير إمكانيات كسب الدخل وفرص العمل اللائقة، سواء من حيث إيجاد مناصب الشغل الكافية، أو كفاءة ظروف العمل المناسبة، وضمان مستوى ملائم للأجور، وخصوصاً في علاقتها بكل من الأسعار والإنتاجية.

٢ - الرفع من مستويات التعليم، مقيسة بمعايير متنوعة، في مقدمتها: نسبة الإلزام لمن هم في سن الدراسة، ونسبة الاستيعاب للخاضعين للإلزام، ورفع معدل القيد الدراسي في حدود سقف معين لكل مرحلة تعليمية مناظرة للفئة العمرية المعنية ضمن الهيكل الديمغرافي، والحد من التسرب، والنظر في مدد التعليم الأساسي حتى نهاية التعليم الثانوي، وتخفيض معدلات الأمية، وتحسين مستوى الخدمة التعليمية ذاتها، وتوفير المباني المدرسية الملائمة، في ضوء النسبة الملائمة للطلاب إلى المعلم الواحد في قاعة الدراسة (أو الفصل الدراسي) والتغذية المدرسية والرعاية الصحية، وحبذا التأمين الصحي على التلاميذ والطلبة.

٣ - تحسين مستويات الصحة العامة، مقيسة بما يلي:

أ - العمر المتوقع عند الميلاد.

ب - مستوى الصحة الإنجابية، وخصوصاً من حيث: العناية الصحية بالحوامل من النساء، ونسبة الوفيات عند الميلاد من مجموع المواليد، ومعدلات الوفيات للأطفال الرضع، ونسبة وفيات الأمهات (عند وضع المولود).

ج - توفير الرعاية الصحية الأولية في ما يسمى (Primary Medical Care) من حيث الوقاية والعلاج بصورة شاملة، وليس فقط من حيث الطبابة والتداوي.

د - توفير مرافق العلاج المتقدم، ويدخل في ذلك: تطبيق نظام وطني شامل للتأمين الصحي، ورفع مستوى المستشفيات والعيادات الشاملة والوحدات الصحية بأنواعها ومرافق التعامل مع الأوجاع والأمراض المختلفة بمستوياتها المختلفة، وتوفير الدواء المناسب، نوعية وسعراً، للفئات المختلفة من المرضى، وكذا تطبيق المعايير الضرورية على مرافق العلاج الخاصة والعامة، سواء من حيث المعدات أو الأفراد أو «المكان» وعناصر التكلفة ومستوى الأمان ومعايير الأداء في ضوء عنصر الوقت، وغير ذلك.

٤ - ضمان الإمدادات المناسبة من مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي.

٥ - ضمان الحدّ التغذوي الأدنى من السعرات الحرارية للفرد، مما يلزم، ليس فقط للبقاء حياً، ولكن لبذل الجهد الملائم.

### ثانياً: توطئة بين «التنمية البشرية» و«الفقر»

يمكن القول إن العناصر السابقة لما يمكن اعتباره مؤشراً كلياً للتنمية البشرية، وفق الكتابات السائدة، قد يصح اعتبارها في مجموعها بمنزلة مقاربة لمشكل الفقر الجماعي، وخصوصاً في البلدان النامية والأقل نمواً، ضمن المجموعة المنخفضة الدخل في العالم، وكذا الشريحة الدنيا، بل والوسطى من المجموعة المتوسطة الدخل، وفق تعريف وتصنيف «البنك الدولي»، ومشكل الفقر النسبي المنحصر في جماعات اجتماعية معينة - واسعة كانت أو ضيقة - في البلدان من الشريحة المرتفعة في المجموعة المتوسطة الدخل من العالم، وأيضاً بلدان المجموعة الأعلى دخلاً على المستوى العالمي، سواء من فئة «الدول الصناعية» أو فئة الدول ذات « الوفرة النسبية» من بعض الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة ذات الطلب الأعلى في الأسواق الدولية.

بعبارة أخرى، إن العناصر الخمسة السابقة للتنمية البشرية في ترابطها (الجُملي)، تمثل نوعاً من المقاربة (الشاملة) لقضية الفقر، سعياً إلى خفض مستواه، من خلال الحدّ التدريجي الفعال لأعداد ونسبة الفقراء من السكان، عبر الزمن، سواء من «المشتغلين الفقراء» أو المتعطلين الباحثين عن عمل والراغبين فيه، (أو المعولين) من «القوة البشرية»، خارج «قوة العمل» بالمعنى المحدد، سواء قبل أو بعد سن العمل، والطلبة والجنود. يضاف إلى ما سبق، من هم «خارج القوة البشرية» من فئة «غير القادرين على الكسب» من العجزة عن بذل الجهد أو النشاط الاقتصادي، سواء لعلّة المرض أو الإعاقة المانعة. يضاف إليهم أيضاً الفئات الاجتماعية ممن يمكن تسميتهم - وفق المصطلح التراثي - بالمساكين، أي أولئك الذين يعانون تبعات «الظروف الاجتماعية الصعبة»، ولا تتوفر لهم مظلة للحماية وشبكة للأمان، رسمية أو غير رسمية، وخصوصاً من النساء، ممن فقدن العائلين لهنّ، لسبب أو آخر، كالوفاة أو الانفصال، والأطفال الهائمين (في الشوارع). ولا ننسى إدراج «النساء المعيلات» و«عمالة الأطفال» ممن لا تكفيهن أو تكفيهن دخولهن ودخولهم للوفاء بالحدّ الأدنى لما يسمّى «حد الكفاف»، ولا نقول «حدّ الكفاية» وفق المفهوم التراثي أيضاً.

وبرغم ما يظهر من الرحابة والثراء النسبي لمفهوم «التنمية البشرية» ومفهوم «الفقر»، في ضوء ما سبق، وخصوصاً أننا قد راعينا الإشارة إلى السقوف العليا، وربما «المثلى» رأسياً، والإطار الأعرض أفقياً،

لكل منهما، فما يزال من الصحيح أن كلا منهما يحتاج إلى معالجة أدق وأوفى تضع كليهما في موضعه الذي لا يتجاوزه ضمن منظومة العلم الاجتماعي الصحيح. وفي ما يلي نطبق هذا المنظور من الفهم على مصطلح «التنمية البشرية».

### ثالثاً: تصحيح مفهوم «التنمية البشرية»

#### • الإطار العام لضرورة التصحيح

بعد انهيار المنظومة الاشتراكية السوفياتية في أوائل التسعينيات، تحققت هيمنة انفرادية للنظام الرأسمالي وللكتلة الغربية في القيادة الأمريكية. وجرى في إطار ذلك محاولة لإعادة تجميل المنظومة الفكرية في ثوب قشيب، بالإضافة والحذف وتعديل المضامين، وإخراج منتج فكري متكامل يقدم صورة (إصلاحية) للنظام الرأسمالي، بحيث تعيد تأهيله وتمدّ في عمره الافتراضي وصلاحيته، ليناسب مجموع «العالم الثالث السابق» والكتلة الاشتراكية السابقة. وهكذا تم العمل على بناء منظومة فكرية كاملة، متكاملة الأركان، في ما يبدو، جاهزة للحلول محل النظريات ذات البعد الاشتراكي، أو «الجزر» الاشتراكي. وكانت هناك صورتان لهذه المنظومة الفكرية:

١ - صورة (قبيحة) إذا صحّ التعبير، طرحها «الليبراليون الجدد» منذ مطلع الثمانينيات، بدءاً من «الثاتشرية» و«الريغانية»، وانطلاقاً من تيار «النقديين الجدد» في علم الاقتصاد بزعماء ميلتون فريدمان. وفحوى هذه الصورة، جعل مركز الأزمة التي تعانيها النظم القائمة على المفاهيم «الرأسمالية» و«الرأسمالية» مركزاً مالياً في الأساس، متمثلاً بعجز الموازنات العامة، بفعل التمويل التضخمي للعجز، وأن مدخل العلاج للآثار التضخمية - الركودية للعجز هو خفض النفقات الاجتماعية الموجهة إلى نظم الحماية والتأمينات الاجتماعية، وتأمينات التقاعد البطالة والتأمين الصحي، وبعض نظم الدعم الغذائي، مثل ما يسمى «إيصالات الغذاء» في بعض التطبيقات. وجرى طرح وتطبيق «الصورة القبيحة» من خلال برامج التكيف الهيكلي (SAP's) في البلاد النامية، سعياً إلى تعميم ما يسمى «الخصخصة»، وتطبيق سلة سياسات نقدية ومالية قائمة على «خفض قيمة العملة الوطنية» (Devaluation)، وخفض العجز في الموازنات العامة لاستعادة التوازن الحسابي، أو «التوازنات الاسمية» للاقتصاد، بعيداً عن التوازنات «الحقيقية» أو «العينية» المستمدة بالضرورة من اعتبارات الاقتصاد الإنتاجي، سلعياً كان أو خدمياً.

٢ - صورة (جميلة) إذا صحّ التعبير أيضاً، تأسيساً على المنظومات الفرعية التالية:

أ - منظومة فرعية أولى قائمة على «مكافحة الفقر».

ب - منظومة فرعية أخرى قائمة على «التنمية البشرية»، ويطلق البعض «اسم تدليل» عليها هو «التنمية الإنسانية»، وهي في الحالين - عند النطق بـ «الإنكليزية» - (Human Development).

ج - دعاوى الحريات و«الانتقال الديمقراطي».

د - «دعاية حقوق الإنسان».

وبينما تبلورت سلة الأدوات الاقتصادية قياماً على مواجهة الفقر وتحقيق التنمية البشرية، فقد تبلورت سلة للأدوات السياسية والدبلوماسية لضبط إيقاع العمل الداخلي والدولي، للبلاد النامية بخاصة، انطلاقاً من القياس التدرّجي وفق «باروميتر» المفاهيم المطورة غرباً - أمريكياً لكل من الحريات، والانتقال الديمقراطي، وحقوق الإنسان.

## رابعاً: المضمون الداخلي لتصحيح مفهوم «التنمية البشرية»

فى ضوء ما سبق، يبدو لنا أن تصحيح مفهوم «التنمية البشرية» رهين بالعمل على مرحلتين:

١ - المرحلة الأولى لتصحيح مفهوم «التنمية البشرية»: يتم التنقيح بالتفصيل لمفهوم «التنمية البشرية»، وفق مسار «التنمية المستدامة»، عن طرق «فك الأسر» للمفهوم الأخير من أيدي «البيئيين» الذين قاموا باختطاف مفهوم «الاستدامة» وإلباسه ثوباً بيئياً محضاً، قائماً على مقولة «صيانة الموارد الطبيعية» والاحتفاظ بها سليمة إلى الأجيال القادمة، من خلال حفظ «التنوع الحيوي» ومكافحة التصحر والجور على الأراضي القابلة للزراعة والرعي، ومكافحة التلوث البيئي، وخصوصاً من خلال مواجهة تفاقم آثار «الاقتصاد الكربوني» بخفض الانبعاثات من أول وثاني أكسيد الكربون.

والرأي عندنا أن مفهوم «التنمية المستدامة» ينبغي أن تتحرر كلياً من أسر البيئيين وتصحيحه برحابة تفكير الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وخبراء «السياسات المقارنة»، عن طريق تطعيم المفهوم البيئي بالأبعاد التالية:

أ - البعد الاقتصادي المتمثل برفع مستويات الادخار والاستثمار الوطني للاقترب من إقامة نموذج تنموي أكثر اعتماداً على الذات.

ب - البعد الاجتماعي المتمثل خصوصاً بالقضاء على التفاوت في توزيع الثروات والدخول، والاقتراب من العدل الاجتماعي بمفهومه الواسع، قياماً على «الإنصاف» في اقتسام فرص الحياة (تكافؤ الفرص)، بما فيها فرص العمل، بغية تحسين مستويات المعيشة للغالبية المجتمعية ذات الحرمان النسبي العميق من الزاوية التاريخية الواسعة البؤرة والبعيدة المدى.

ج - البعد السياسي، قائماً على توسيع هامش المشاركة الشعبية في السلطة، انطلاقاً من العمل عند الجذور المجتمعية (Grass Roots)، لرفع سوية الطبقات الشعبية والشرائح المحدودة الدخل، من العمال المشتغلين الفقراء، والمحرومين من فرص العمل، سعياً في خاتمة المطاف إلى الرفع الجذري للثقل النسبي لقوى الغالبية الاجتماعية في ميزان الحركة الاجتماعية، وبالتالي تحسين قوتها التفاوضية و«التساوية» إزاء أصحاب رأس المال الكبير، وفي الأخير: رفع نصيبها النسبي من الناتج القومي، بما يتكافأ مع جهدها الإنتاجي في «خلق القيمة»، ومن ثم زيادة الحصة النسبية للأجور من الدخل القومي بصورة جذرية عادلة. وقد حدث شيء قريب من ذلك تاريخياً في العالم الغربي، إلى حد ما، وبمعنى معين، في الإطار العام للرأسمالية، من خلال الحركات النقابية القوية سعياً إلى موازنة الثقل النسبي الطاغى لأصحاب الأعمال الكبيرة والشركات العملاقة، بل وعابرة الأوطان.

٢ - المرحلة الثانية لتصحيح مفهوم «التنمية البشرية»: فحواها التنقيح بالتعديل الجوهرى للتنمية البشرية، والتنمية المستدامة لكليهما، عن طريق دمجهما في مفهوم «التنمية الشاملة» التي تعانق الأبعاد المختلفة للتنمية: الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية - التكنولوجية، في إطار من كفاية الإنتاج والعدل التوزيعي، وتعظيم أدوار «الشركاء الاجتماعيين» في إطار انتقال ديمقراطي منسجم مع الظروف التاريخية للمجتمعات النامية، بما فيها البلدان العربية.

وفي مركز المفهوم الشامل للتنمية، تحقيق تحولات هيكلية للاقتصاد الوطني، بزيادة النصيب النسبي لقطاعي الصناعة التحويلية ذات العمق الإنتاجي، والتكنولوجي الحقيقي، والخدمات العلمية - التكنولوجية بالمفاهيم العصرية، في توليد الناتج المحلي الإجمالي. وهذه التحولات ينبغي أن تكون تحولات موجهة، بل «ومخططة» بفعل الدور التوجيهي والقيادي للدولة والسلطة العامة الشعبية بالمشاركة مع منظومة «المجتمع المدني»، من دون إخلال بالدور المفترض الرئيسي في عملية الإنتاج للشركاء من القطاع الخاص، سواء منه الأصغر أو الصغير والمتوسط، والقطاع الخاص الكبير المتجاوب تشاركياً مع مقتضيات التنمية بمفهومها الكلي والتخطيط الوطني الشامل، بما فيه عنصر «التخطيط التأشير».

## خاتمة

هكذا نجد، في ضوء ما سبق، العناصر التالية للتنمية البشرية بمفهومها المنفتح والملقح والمكتمل:

١ - تنمية بشرية موجهة إلى القضاء على الفقر باستئصاله، وليس بمجرد خفضه أو الحد منه جزئياً، وخصوصاً عن طريق توفير فرص العمل المجزي واللائق وإمكانات كسب الدخل.

٢ - رفع المستويات التعليمية والصحية جذرياً في إطار التحسين الجذري لمستوى معيشة الغالبية الاجتماعية، من الطبقات والفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والمتعطلة والمهمشة، والشرائح خارج مظلة الحماية الاجتماعية و«شبكات الأمان».

٣ - إعادة «تأصيل» و«تأهيل» الموارد البشرية، معرفياً وعلمياً وتكنولوجياً، وتحويلها إلى قوة بشرية منتجة، ضمن «عالمنا في عصرنا»، وفي إطار من ضرورات التحول الهيكلي، والتجاوب مع الآفاق المستجدة للثورة العلمية والتكنولوجية. وبعبارة أخرى: إعادة بناء «رأس المال المعرفي» لقوة العمل والقوة البشرية.

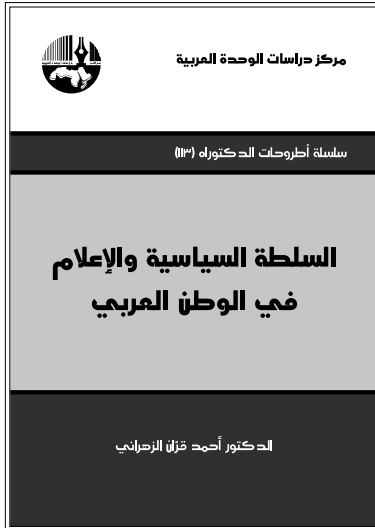
٤ - ترسيخ منظومة العدل الاجتماعي والإنصاف، وإقرار صيغة صحيحة جديدة لتوزيع الثروات والدخول بين أبناء المجتمع الواحد، بل وبين المجتمعات المتعددة و«المجموعات الدولية» المتفرقة على الصعيد العالمي، وفي القلب من هذه العملية الأخيرة وفي صدارتها: عمل على إعادة الاعتبار للتكامل والتعاون الاقتصادي العربي في ظروف جديدة، وفي كافة المجالات، بدءاً من مجال التشغيل، وانتهاء في الأخير، ولكن ليس آخر، بالمجال العلمي والتكنولوجي.

٥ - إغناء منظومات العمل الاجتماعي، برفع سوية «الفاعلين التنمويين» في قيادة الدولة المعاد بناؤها وفق منطق المشاركة الشعبية، من خلال مساهمة متكافئة لقوى المجتمع المدني الحية الفعالة، و«الجمعيات الأهلية»، والحركات الطوعية والتطوعية، والفاعليات «الخيرية» الواعية، جنباً إلى جنب الشركاء من مشروعات القطاع الخاص، الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والكبيرة أيضاً، لا ريب، كلما وجب وأمكن ذلك □

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

## السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي

د. أحمد قرآن الزهراني



العلاقة بين الإعلام والسلطة، تحمل دائماً سمة إشكالية، يطفئ الصراع عليها في معظم الأحيان، ويسود التساكن في أحيان أخرى، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي الذي تتحرك فيه السلطة، وبحسب تفاعل الإعلام معها على المستويين المعروفين في الحياة الإعلامية: النقل والنقد.

الكتاب الذي بين أيدينا يدرس هذه الإشكالية، ويسلط الضوء على تفاصيلها العملية، وتعبيراتها الثقافية، من خلال نماذج تطبيقية، يغوص في أعماقها من أجل بلوغ استنتاجات عامة، يمكن الاستفادة منها إعلامياً وثقافياً في الوطن العربي. ولا يخفى على الباحثين خاصة، وعلى القراء عامة، ما لمثل هذه الدراسات من أهمية مميزة في عصر يحتل فيه الإعلام، بكل وسائله، مكانة مؤثرة ورائدة في صناعة الرأي العام.

إن مركز دراسات الوحدة العربية، إذ يضع هذا الكتاب في متناول القراء العرب، يثق بأنه سيقدم إضافة نوعية في ميدانه، كونه ينماز بدقة عالية في رصد العلاقات التبادلية ضمن مثلث السلطة والإعلام والجمهور.

٣٠٤ صفحات

الثنى: ١٥ دولاراً

أو ما يعادلها

# للاشتراك في مجلة

## إضافات

(تصدر المجلة باللغة العربية فطلياً)

### ● الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي	١٠٠ دولار أمريكي
للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي	١٢٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة	٧٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أوروبا	٩٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)	١٠٠ دولار أمريكي

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم

(390-3800022-003) بالدولار الأمريكي بنك بيلوس - فرع الحمرا -

السادات ص.ب: ١١-٥٦٠٥ - بيروت - لبنان - تلکس - 44078-Bybank

41601 LE - تلفون: ٧٣٦١٥٢ - ٣١ / ٢٥٥٦٢٠.

كتب